Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

مدى انتشار استخدام القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبي الحديث

د. بشير امبارك

قسم/ علم الاجتماع، كلية الآداب ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، دولة ليبيا

البريد الإلكتروني bashirmofah94917.@gmail.com

The Extent of the Use of Law as a Social Regulator in Modern Libyan Society

Dr. Bashir Mubarak

Department of Sociology, Faculty of Arts, Al-Asmariya Islamic University, Libya

مستخلص

يعتبر دور القانون في المجتمع كضابط للسلوك الاجتماعي في المجتمع الليبي الحديث، في ظل تراجع أدوار المؤسسات التقليدية كالأسرة والقبيلة وتصاعد الحاجة الماسة إلى مرجعية قانونية منظمة اجتماعياً واقتصادياً ومر المجتمع الليبي خلال العقيدين الأخيرين بتحولات عميقة سواء كانت اجتماعية أو سياسية. وهذا أدى إلى صعف دور الضوابط التقليدية المتمثلة في العرف وسلطة الأسرة في ضبط سلوك الأفراد والجماعات وهنا برز دور القانون كأداة جديدة لتنظيم القانوني العلاقات والمعاملات الاجتماعية وحسم النزاعات تحت مظلة القانون في المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: القانون – المجتمع – ليبيا – السلوك .

Summary

The role of law in society is considered a regulator of social behavior in modern Libyan society, especially in light of the declining roles of traditional institutions, such as the family and the tribe, and the escalating, urgent need for a socially and economically organizing legal framework. Over the past two decades, Libyan society has undergone profound transformations, both social and political. This has led to the weakening of traditional controls—represented by custom and family authority—in regulating the behavior of individuals and groups. Consequently, the role of law has emerged as a new tool for legally organizing social relations and transactions, and resolving disputes under the umbrella of law in Libyan society.

المقدمة :

كانت الحياة في المجتمع التقليدي بسيطة تعتمد على الزراعة والرعي والصيد، ولقد عاش الناس في قرى كثيرة ومدن قليلة، وكان الضبط الاجتماعي في المجتمع التقليدي ضبطاً قائماً على العرف والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة أو ما يعرف بالضبط الاجتماعي غير الرسمي. ولقد توافق التغير في أنماط الحياة الاجتماعية تغيراً في نمط الضبط الاجتماعي حيث أصبح الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث ضبطاً رسمياً يقف القانون على رأس هرمه وتحتل الدولة والمؤسسات الاجتماعية الحديثة المركز الرئيسي في الضبط الاجتماعي الرسمي (الشيباني، 2023، 161).

يعتبر استخدام القانون في الحياة بجوانبها المختلفة من مؤشرات التحديث العميقة والدالة بقوة على حركة المجتمع في اتجاه التحديث أو مستوى عملية التحديث فيه. ويمثل القانون الضبط الاجتماعي بوصفه تنظيماً للسلوك تمثل القوة طابعاً مميزاً له وذلك من حيث إن الجزاء الأقصى للقانون هو القهر المادي. وهذا التحول إلى الضبط الاجتماعي الرسمي الذي يسود فيه القانون في مجتمع معين يدل على ظهور أنماط جديدة للحياة في شكل علاقات ومعاملات ونزاعات ..... الخ في هذا المجتمع تتطلب أنماطاً وأشكالا جديدة من الضبط الاجتماعي يأتي في مقدمتها الضبط الاجتماعي القانوني أو الرسمي فهذا البحث يفترض أن هناك علاقة قوية بين أنماط الضبط الاجتماعي وبين البنية الاجتماعية والثقافية التي أفرزتها. ومما ساعد على هذا الانتقال إلى الضبط الاجتماعي الرسمي والقانوني في المجتمع الإنساني الحديث هو التطور الهائل في التنظيم الاجتماعي وذلك لمواجهة الظروف المتغيرة والوظائف الجديدة والنشاطات الناشئة في

المجتمع الحديث كما ساعد هذا التحول إلى القانون لضابط اجتماعي هو ارتفاع الوعي الاجتماعي والإدراك الشخصي لمجريات الحياة العامة. وأخيراً هناك أيضا حقيقة أن تطبيق القوانين والحرص على شفافية هذا التطبيق للقواعد القانونية وهو الذي يضمن تحقيق العدل والمساواة ودفع الظلم في المجتمع الحديث (التير، 1995، 30 وغميض، 1997، 13 + والشيباني، 2015، 162).

أولاً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة هذا البحث في محاولة التعرف على مدى انتشار استخدام القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبي الحديث إلى استخدام القانون في علاقاتهم ومعاملاتهم ونزاعاتهم والكشف عن مدى قوة التوجه إلى استخدام القانون كمؤشر تحديث اجتماعي في المجتمع الليبي الحديث.

فالواقع الفعلي للمجتمع الليبي اليوم يطالعنا بالعديد من التغيرات التي يشهدها هذا المجتمع والتي تنعكس بدورها على البنية الاجتماعية والثقافية وطبيعة العلاقات الاجتماعية . ولقد أدى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ومن أنواع المعاملات والنزاعات وخاصة بعد أن أصبحت القيم الفردية والمصلحة الشخصية أساسا للعلاقات بين أفراد المجتمع. ولقد أثرت هذه التغيرات أيضا في أساليب إتمام المعاملات وتسوية النزاعات وظهر ذلك في لجوء الأفراد في المجتمع الليبي اليوم إلى الأساليب الرسمية للضبط الاجتماعي المعنية بتطبيق القانون مثل القضاء والشرطة ..... الخ

- وخاصة مع ضعف فاعلية الأساليب غير الرسمية للضبط الاجتماعي. ومن هنا يسعى هذا البحث إلى التعرف على مدي انتشار استخدام القانون في المجتمع الليبي الحديث إلى استخدام القانون من خلال ثلاث محاور هي:

1- الاتجاه نحو استخدام القانون

2- إتمام المعاملات المختلفة.

3- تسوية النزاعات بين الأفراد في المجتمع.

- أهداف الدراسة:

1- مدى انتشار استخدام الناس للقانون كمؤشر تحديث في المجتمع الليبي.

2- ماهي العوامل المرتبطة باتجاه الناس إلى استخدام القانون في المجتمع الليبي الحديث.

- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في توجيه حلقة من حلقات البحث العلمي لظاهرة التحديث الاجتماعي في المجتمع الليبي. فالكشف عن مدى توجه الناس في هذا المجتمع إلى استخدام القانون

كضابط اجتماعي من شأنه دعم السياسات التي تسعى إلى ترسيخ الضبط الاجتماعي الرسمي القائم على تنفيذ القانون. فتطبيق القوانين في مختلف شؤون الحياة هو الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة ورفع الظلم ومنع الاعتداء وحماية الحقوق والممتلكات.

- تساؤلات البحث:

1- ماهي العوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية التي ترتبط باستخدام الناس للقانون في المجتمع الليبي؟

2- ما مدى انتشار استخدام القانون في المجتمع الليبي الحديث؟

ثانياً: الإطار النظري:

لم يحظ مفهوم من المفاهيم الاجتماعية باهتمام المفكرين والباحثين مثل مفهوم الضبط الاجتماعي بل اعتبره البعض قلب نظرية علم الاجتماع وعصب المجتمع وأنه يعكس واقع البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يوجد فيها. ويرجع هذا الاهتمام بمفهوم الضبط الاجتماعي إلى أهمية الضبط الاجتماعي في تحقيق العدالة والآمن والاستقرار في المجتمع. كما يرجع هذا الاهتمام بمفهوم الضبط الاجتماعي إلى التنوع في وسائل الضبط الاجتماعي إضافة إلى أن الضبط الاجتماعي يتضمن معنى التنظيم والتخطيط إلى جانب تضمنه لمعنى التدخل والسلطة والقوة والسيطرة. لما يتضمن أيضًا الضبط الاجتماعي معاني الإرشاد والتوجيه والنوعية، وبالتالي فأن مفهوم الضبط

الاجتماعي هو مفهوم مركب ساهمت حقيقة تناول علوم كثيرة لهذا المفهوم في هذا التركيب والتعقيد خاصة أن فكرة الضبط الاجتماعي هي فكرة قديمة وأن الضبط الاجتماعي قد ارتبط بوجود المجتمع الإنساني بحيث لا يمكن تصور هذا المجتمع الإنساني بدون ضبط اجتماعي (عبد الحميد، 2010، 41 +) .

إن مسألة دفع الأفراد في المجتمع للامتثال للقواعد والمعايير الاجتماعية هي مسألة قديمة في المجتمع الإنساني. ولقد تعددت الوسائل التي تحقق بها المجتمعات أهدافها والتي تحافظ بها على كيانها وتمنع بها الانحرافات التي قد تهدد كيانها ووجودها. وتشمل الأنماط الأساسية للضبط الاجتماعي كل من العرف والرأي العام والدين والأخلاق والعلم والمعرفة والقانون. ولذلك نستطيع تعريف الضبط الاجتماعي الموظف في هذا البحث بأن الضبط الاجتماعي هو الوسائل التي تحقق بها الجماعة أهدافها بالإضافة إلى الوسائل والحلول التي تمنع المشكلات والصراع. ويتضمن هذا المعنى للضبط الاجتماعي إلى وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية والرسمية إلى جانب معنى التنظيم الاجتماعي وأهميته في تحقيق الضبط الاجتماعي (الشيباني، 2015، 156 +) .

ويتفق المعنى السابق للضبط الاجتماعي مع المفهوم الوسائلي للضبط الاجتماعي عند بارسونز. فبارسونز يعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة فعالة في تحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي وقمع السلوك المنحرف (الصالح، 2004، 24 +) .

وإذا اختلف علماء حول تعريف وتحديد مفهوم الضبط الاجتماعي إلا أنهم قد أكدوا على الدور المتنامي للمجتمع في عملية الضبط الاجتماعي وتمثل الدولة الحديثة باستخدام القانون المحور الأساسي فيه.

لاحظت الباحثة سامية جابر في دراستها للقانون والضوابط الاجتماعية بأنه يمكن تمييز فكرتين في الفكر الاجتماعي القديم المتعلق بالضبط الاجتماعي هما: فكرة القانون الطبيعي وفكرة القانون الوضعي (جابر، 1994، 36 +) .

ولقد تميزت فكرة القانون الطبيعي في العصور الوسطى الأوروبية بطابعها الديني كما نجد في فكر القديس أغسطين الذي قلل من الدولة المدنية وغلب عليها المدينة الإلهية (الشيباني، 2018، 138) وفي خلال العصور الوسطى الإسلامية أكد ابن خلدون على ضرورة الضبط الاجتماعي للاجتماع الإنساني. فقد ادرك ابن خلدون أهمية وجود ضوابط اجتماعية لتنظيم سلوك البشر وتصرفاتهم (الخشاب، 1968، 45)، أما في العصر الحديث ظهرت اتجاهات نظرية جديدة في الفكر الاجتماعي، تتعلق بالضبط الاجتماعي وذلك مثل منظور البناء الاجتماعي ومنظور البنائي الوظيفي ومنظورالصراع (جابر، 1984) .

كما تميز الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بعلاقته القوية بالدولة حيث التركيز على نمط الضبط الاجتماعي الرسمي. كما أن هذا الارتباط بين الضبط الاجتماعي والدولة في المجتمع الحديث قد جعل نزعة السيادة من سمات الضبط الاجتماعي في الدولة الحديثة (عبدالحميد، 2010، 48 +) .عرف المجتمع الليبي فترات تغير اجتماعي كثيرة ومتنوعة خلال تاريخه الطويل. ولقد أثر هذا التغير الاجتماعي في النظم والقواعد الاجتماعية في هذا المجتمع من جوانبه المختلفة البيئية والديموغرافية والثقافية والشخصية .... الخ

ولذلك فأن المجتمع الليبي اليوم هو مجتمع متغير أو حديث. لما كان هدفنا هو كيف أثر التغير والتحديث الاجتماعي في مفهوم وأنماط وأشكال الضبط الاجتماعي في المجتمع الليبي الحديث بحيث لنا أن نلاحظ أن هناك توجه واضح نحو الضبط الاجتماعي الرسمي ممثلاً بالقانون.ولقد حدد علم الاجتماع الليبي المعاصر الأستاذ الدكتور / مصطفى عمرالتير في معرض دراسته المعروفة لظاهرة التحديث في المجتمع الليبي ثلاثة أنساق مهمة في الفكر الاجتماعي يمكن توظيفها في دراسة التغير الاجتماعي وهذه الانساق هي:

أ- النسق الاجتماعي

ب- النسق الثقافي

جـ- نسق الشخصية

وذلك على أساس أن هذه الانساق الرئيسية التي تشكل المجتمع والحياة الاجتماعية (التير، 1992، 16+).

وإذا كان هناك جدل علمي واسع حول مفهوم التحديث فأن التحديث هنا لا يعني التقليد والتشبه بالعرف وإنما التحديث الذي يعني التقدم على جميع الأصعدة والحرية الشخصية وارتفاع مستوى المعيشة وتطور المجتمع المدني وزيادة الإنتاج واستخدام العلم في الحياة والنمو الحضري وتطور أجهزة الدولة الوطنية وتطور التعليم (التير 1998، 50، الحوات، 1998، 224 +).

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية والشخصية والسياسية والاقتصادية التي ارتبطت بالتحديث باعتباره شكل من أشكال التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع منذ بداية القرن العشرين قد أدت إلى تباين شديد في أنماط الحياة الاجتماعية المختلفة (الهمالي، 1986، 23 +). ولعل من ابرز هذه التغيرات الاجتماعية هو التطور في أنماط وآليات الضبط الاجتماعي حيث اصبح هذا الضبط الاجتماعي ضبطا رسميا يحتل فيه القانون حجر الزاوية خاصة مع نمو الدولة الوطنية في البلاد الليبية إلى جانب التحديث انساق الحياة الاجتماعية والثقافية والشخصية حيث يتضح لنا مظاهر التحديث والتغير الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية وآليات إتمام المعاملات وطرق فض النزاعات. ولما كان الضبط الاجتماعي يرتبط بالمشكلات الاجتماعية والانحراف في المجتمع مما يجعل المشكلات الاجتماعية هي مشكلات الضبط الاجتماعي في المجتمع. ويقع الضبط الاجتماعي على الأفراد من خلال القهر والقسر. فدوركايم يرى إن أي عامل يتدخل في سلوك الأنسان يعد عاملا ضابطا وذلك على أساس أن الضبط الاجتماعي هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل. وتحدث مساهمة دوركايم بالخصوص من خلال ربط الضبط بالانحراف كما يتضح في نظرياته عن الأنومي والانحراف (عبد الحميد، 2010، 45).

ويبدو أن التحديث الاجتماعي هو مثل الضبط الاجتماعي من حيث قلة الدراسات الامبريقية التي تناولت ظاهرة التحديث الاجتماعي وظاهرة الضبط الاجتماعي في المجتمع الليبي على نحو معمق ومستقل. فعلى المستوى البحثي فأن أغلب الدراسات في هذا المجال هي عبارة عن رسائل ماجستير ودكتوراه. وفي هذا الوضع يتفق المجتمع الليبي مع مجتمعات عربية أخرى مثل المجتمع المصري (عبد الحميد، 2010، 66 +) ونريد أن نكتفي هنا من الدراسات السابقة في مجال التحديث الاجتماعي بالإشارة إلى دراسة التنمية والتحديث الذي قام بها عالم الاجتماع الليبي المعاصر الأستاذ الدكتور مصطفى عمر التير في سبعينات القرن الماضي. فهذه الدراسة ليست فقط أول دراسة امبريقية يشهدها المجتمع الليبي ولكن أيضا بأن تميزت بأنها دراسة وطنية شاملة من حيث توزيع العينة فيها، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة قد جمعت أيضا في قياسها لظاهرة التحديث الاجتماعي بين مستويين: مستوى الفرد ومستوى المجتمع مما انعكس إيجابيا في شمولية ودقة نتائجها ووضوحها. فقد قام الباحث في هذه الدراسة بتحديد مؤشرات التحديث في المجتمع الليبي ورصد الاتجاهات نحو التحديث في هذا المجتمع أيضا. وأخيرًا وضحت لنا هذه الدراسة بعض مظاهر التحديث في المجتمع الليبي وذلك على أساس من المقاربات النظرية المتعلقة بالتحديث الاجتماعي والتي تكون الاطار النظري لهذه الدراسة (التير، 1980).

وتأسيسا على ما سبق فأننا نستطيع صياغة الأهداف العلمية لهذا البحث في السؤالين البحثيين التاليين:

س1 ما مدى انتشار استخدام القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبي الحديث من خلال الأبعاد التالية:-

أ- الاتجاه نحو القانون

- اتجاه إيجابي
- اتجاه سلبي

ب- استخدام القانون في إتمام المعاملات

- نعم
- لا

جـ- أساليب فض النزاعات

- قانونية
- غير قانونية

س2 ماهي العوامل المؤثرة في مدى انتشار القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبي الحديث؟

ثالثاً:- الأساليب المنهجية:

ان منهج البحث الموظف في هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي يتبع في الدراسات التي تسعى إلى وصف ما هو حات فعلاً من الظواهر والحوادث والمواقف الاجتماعية. ومن الملاحظ أن الدراسات التي يتبع فيها المنهج الوصفي لا تقف عادة عند جمع الحقائق وحشد المعلومات وإنما تتجاوز ذلك إلى تفسير هذه الحقائق وتحليلها (الشيباني، 2023، 70 +).

إما البيانات الامبريقية المستخدمة في هذا البحث فهي مستمدة من بيانات دراسة اجتماعية تتعلق بالعلاقة بين العرف والقانون في المجتمع الليبي المعاصر كان الباحث قد قام بها في الفترة السابقة وذلك باستخدام منهج إعادة تحليل البيانات الاجتماعية الذي عرضها بالتفصيل الأستاذ الدكتور نصر عاشور الشيباني في الفصل الثاني عشر من كتابه المعنون: مناهج البحث العلمي الاجتماعي (الشيباني، 2023، 20 +). فيجد القارئ في هذا الفصل توضيح للأهمية وطبيعة منهج إعادة تحليل البيانات الاجتماعية في البحث العلمي الاجتماعي ومضمون هذا المنهج وأنواع ومصادر البيانات الجاهزة وأهم العوامل المؤثرة في اختيار منظومة البيانات بقصد إعادة تحليلها ..... الخ

رابعاً: تحليل البيانات وعرض النتائج

وان البيانات الموظفة قد ثم جمعها من عينة كبيرة باستخدام استمارة مقابلة وكالعادة نبدا هدا التحليل للبينات بتحليل المتغير الواحد أو وصف العينة باستخدام النسبة المئوية .

ويتضح لنا من جدول رقم (1) إن الذكور في عينة البحث اكثر من الإناث حيث بلغت نسبتهم 73.96في مقابل 26.04% للإناث.

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب النوع

ر.ع	النوع	التكرار	النسبة المئوية
-1	ذكر	213	73.96
-2	أنثى	75	26.04
	المجموع	288	%100

يوضح الجدول رقم (1) توزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع ، حيث مثلت نسبة الذكور النسبة الاعلي من العينة وبنسبة (73.96%) .

أما توزيع أفراد العينة حسب العمر كما مبين في الجدول رقم (2) يوضح لنا أن الكفة قد مالت

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التركيب العمري

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
20 – 30 سنة	94	32.64
31 – 40 سنة	87	30.21
41 – 50 سنة	68	23.61
51 فما فوق	39	13.61
المجموع	288	%100

يوضح لنا الجدول السابق رقم (2) أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (20 إلى 30) سنة أعلى نسبة وهي 32.64% وتليها الفئة العمرية من (31 إلى 40) سنة حيث بلغت نسبتها 30.21% ثم جاءت الفئة العمرية (من 41 إلى 50) بنسبة 23.61% ثم جاءت الفئة العمرية (51 فما فوق) بنسبة 13.54% ونستطيع ملاحظة اقتراب هذا التوزيع لأفراد العينة حسب العمر من نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2006م الذي يوضح أن المجتمع الليبي مجتمع شاب ترتفع فيه نسبة السكان صغار السن (تعداد السكان 2006م).

أما توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم المبين في الجدول رقم (3) فأنه يوضح ارتفاع نسبة مستوى الذين مستواهم تعليم جامعي فما فوق بنسبة 70.84% تقريباً والأقل مشاركة في العينة ذهبت إلى الذين أقل مستوى تعليم.

جدول رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

ر.ع	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
1-	أساسي	35	12.50
2-	متوسط	49	17.01
3-	جامعي فما فوق	204	70.84
	المجموع	288	%100

فالجدول يعكس لنا حقيقة أن مجتمع البحث يتميز بمسيرة وتحديث كبيرة قياساً إلى أن تطور التعليم فيه مؤشر لهذا التحديث الواسع.

وأما جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المهنة حيث يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة من الموظفين في حين أن أقل من خمس أفراد العينة يزاولون العمل الحر. إن الكثير من المجتمعات المعاصرة تشهد ارتفاع بنسبة توظيف في القطاعين العام والخاص.

جدول رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المهنة

ر.م	توزيع المهنة	التكرار	النسبة
1-	موظف	212	73.61
2-	عمل حر	54	18.75
3-	لا يعمل	22	7.64
	المجموع	288	%100

وأما جدول رقم (5) لتوزيع أفراد العينة حسب الدخل فأنه يوضح لنا أن حوالي ثلاثة أرباع العينة يقع دخلهم الشهري في خانه أقل من 1500 دينار بينما 28% من أفراد العينة يحققون دخل يزيد عن 1500 دينار شهرياً. وربما هذا الانخفاض في دخل غالبية أفراد العينة يرجع إلى حقيقة أنهم موظفين في الدولة حيث المرتبات منخفضة.

جدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الدخل

ر.م	الدخل الشهري	التكرار	النسبة
1-	1000 - 500	130	45.14
2-	1500 – 1000	77	26.74
3-	1500 فما فوق	81	28.13

وأما جدول رقم (6) إلى توزيع العينة حسب الخلفية الحضرية وذلك وفقاً لتصنيف أفراد العينة لأنفسهم

الجدول رقم 6 يبين توزيع أفراد العينة حسب الخلفية الحضرية

الخلفية الحضرية	التكرار	النسبة
حضر	132	46
ريف	156	54
المجموع	288	100.00

يوضح عالم الاجتماع الليبي المعاصر الأستاذ الدكتور مصطفى عمر التير في دراسته للتحديث (التير، 1980، صفحة 122) وتبين لنا من الجدول السابق أن نصف أفراد العينة تقريبا قد صنفوا أنفسهم حضر بينما النصف الآخر من العينة قد صنفوا أنفسهم من ذوي الخلفية الريفية.

ويوضح لنا الجدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب الاتجاه نحو القانون من حيث أن هذا الاتجاه إيجابي أو سلبي. ومن الواضح أن أغلبية أفراد العينة لديهم اتجاه إيجابي نحو القانون وذلك بمعنى أن لديهم ميول واستقرار ورغبة في استخدام القانون في كل شؤون حياتهم من علاقات ومعاملات ونزاعات .... الخ فجانبا كبيرا من الأنماط السلوكية المشاهدة هي تعبيرا أو انعكاسا للاتجاهات أو بعبارة أخرى، فأن الاتجاهات تتحكم في السلوك (التير، 1999، 160).

جدول رقم (7) توزيع العينة حسب الاتجاه نحو القانون كضابط اجتماعي

الاتجاه	التكرار	النسبة %

إيجابي	217	75.35
سلبي	71	24.65
المجموع	288	%100

وفي مستوى تحليل العلاقات بين المتغيرات فقد تم استخدام عدد من المتغيرات المستقلة مثل النوع والعمر ومستوى التعليم والمهنة وهي المتغيرات التي أوضحت المعرفة العلمية المتراكمة أهميتها (التير، 1980 والهمالي 1986). ويبدو لنا من الجدول رقم (7) أن هناك انتشار كبير في استخدام الناس للقانون كضابط اجتماعي في الحياة في المجتمع الليبي الحديث. فمثلاً نستطيع أن نرى في رقم (7) انحياز كامل إلى القانون من الذكور والإناث بشكل عام في تسوية جميع المعاملات .

كما نلاحظ هذا التغلب للقانون كضابط اجتماعي من الجدول رقم (8) والذي يوضح توزيع العلاقة بين النوع وتسوية المعاملات .

جدول رقم (8) يبين العلاقة بين النوع وتسوية المعاملات

النوع		ذكر		أنثى		المجموع
		(ك)	%	(ك)	%	
المالية والإدارية	القانون	183	85.9	71	24.6	254
	العرف	30	14.4	4	1.3	34
التعاقدية:	القانون	194	91.0	62	82.6	256
	العرف	19	8.9	13	17.4	32
الاجتماعية:	القانون	160	75.11	11	14.6	171
	العرف	53	24.6	64	85.3	117
قيمة مربع كاي		درجة الحرية		التوافق		مستوى الدلالة
12.201		4		0.211		0.03

كما نلاحظ هذا التغلب للقانون كضابط اجتماعي من الجدول رقم (9)، الذي يوضح توزيع العلاقة بين السن وتسوية المعاملات، لذلك نلاحظ العلاقة القوية بين السن ومتغير تسوية المعاملات.

يبين الجدول رقم (9) العلاقة بين السن وتسوية المعاملات

تسوية المعاملات / العمر		30-20		40-31		50-41		51-فما فوق		المجموع
		(ك)	%	(ك)	%	(ك)	%	(ك)	%	
المالية الإدارية:	قانون	40	19.0	38	3.2	20	7.0	9	3.4	107
	عرف	0	0.0	2	0.69	5	1.7	2	0.69	9
التعاقدية:	قانون	30	10.50	40	14.0	16	5.5	3	1.0	89
	عرف	6	2.0	0	0.0	4	1.4	10	3.4	20
الاجتماعية:	قانون	02	0.69	0	0.0	3	1.0	0	0.0	5
	عرف	16	5.5	7	2.50	20	7.0	15	5.2	58
المجموع:	ك	04		87		68		39		288
	%	832.6		30.21		23.6		13.5		100
قيمة مربع كاي		درجة الحرارة		معامل التوافق			مستوى الدلالة			
24.665		04		0.265			0.004			

وكما نلاحظ العلاقة القوية بين مستوي التعليم واستخدام القانون كضابط اجتماعي في تسوية المعاملات وذلك كما تبدو هذه العلاقة من الجدول رقم (10). ونسطيع ان نقر هذه النتيجة في جداول العلاقات النتعلقة بانواع النزعات حيث نلاحظ انتشار واضح لاستخدام القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبى الحديث

جدول رقم (10) يبين العلاقة بين المستوي التعليمي واستخدام القانون

تسوية المعاملات / المستوي التعليمي		أساسي		متوسط		جامعي فمل فوق	
		(ك)	%	(ك)	%	(ك)	%
المالية الإدارية:	قانون	48	16.6	53	18.4	149	51.7
	عرف	7	2.4	12	4.1	19	6.5
التعاقدية:	قانون	33	1.4	48	16.6	151	52.4
	عرف	22	7.6	17	5.9	17	5.9
الاجتماعية:	قانون	6	2.0	24	8.3	146	50.6
	عرف	49	17.0	41	14.2	22	7.6
المجموع							
قيمة مربع كاي=22.138		درجة الحرارة=4		معامل التوافق= 0.649		**مستوى الدلالة = 0.000**	

ونستطيع أن نقر هذه النتيجة ايضا في جدول العلاقات المتعلقة بانواع النزعات حيث نلاحظ انتشار واضح لاستخدام القانون كضابط اجتماعي في المجتمع الليبى الحديث .

ولكن نلاحظ ايضا ان الناس في هذا المجتمع يميلون فيما يتعلق الي الوسائل الودية فيما يتعلق بتسوية المعاملات والنزعات الاجتماعية طلبا للستر وتجنبا للفضيحة قدر الإمكان ويجب الانستغرب هذا في مجتمع مسلم مثل المجتمع الليبي وذلك كما موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (11) يبين العلاقة بين متغير النوع وطريقة حل النزاعات.

النزاعات		النوع			
		ك	%	ك	%
النزاعات البسيطة	**قانون**	15	7.0	2	2.6
	عرف	198	92.9	73	97.4
النزاعات المتوسطة	**قانون**	180	84.6	21	28
	عرف	33	15.4	54	72
النزاعات الكبيرة	**قانون**	186	87	56	74.6
	عرف	27	12.6	19	25.1
قيمة مربع كاي		درجة الحرية		**مستوى الدلالة**	
54		4		**0.002**	

يوضح جدول رقم (11) العلاقة بين النوع ومتغير حل النزعات لمعرفة العلاقة بين المتغيرين ،ثم اجراء مربع كاي بالاستدلال وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (54) بدرجة حرية (4) وهي دالة إحصائياً لأن مستوى الدلالة يساوي (0.002) وهو أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة.

ويلاحظ من النسب الواردة بالجدول الخاص بطريقة حل النزاعات حسب متغير النوع لدى أفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي:

جاءت مفردات الدراسة من الذكور بأنهم يفضلون طريقة حل النزاعات الكبيرة والمتوسطة عن طريق القانون بنسب 84.6% ، 87% بينما كانت نسباً من يفضلون حل النزاعات عن طريق القانون في النزاعات البسيطة 7%

أما نسبة الذكور في تفضيلهم كل النزاعات عن طريق العرف فكانت أعلى نسبة في النزاعات البسيطة حيث بلغت 92.9%

أما الإناث فكانت أعلى نسبة فيمن يفضلون القانون في حل النزاعات كانت في النزاعات الكبيرة بنسبة 74.6% بينما كانت أعلى نسبة فيمن العرف في حل النزاعات بالنسبة للإناث للنزاعات البسيطة بنسبة 97.4%

ويوضح جدول رقم (12) الي عدم وجود علاقة فئات احصائية بين المستوى التعليمي وطرقة حل النزعات عند عينة الدراسة ، وبذلك تقبل الفرضية السفرية ونرفض البديلة

جدول (12) يبين العلاقة بين المهنة وطريقة حل النزاعات

النزاعات		المهنة						المجموع
		موظف		عمل حر		لا يعمل		
		(ك)	%	(ك)	%	(ك)	%	
النزاعات البسيطة	**قانون**	32	11.1	23	7.0	0	0.0	55
	عرف	140	48.6	71	24.6	22	7.6	233
النزاعات المتوسطة	**قانون**	155	53.8	31	10.7	5	1.7	191
	عرف	17	5.9	63	21.8	17	5.9	97
النزاعات الكبيرة	**قانون**	168	58.3	33	11.4	109	1.4	310
	عرف	4	1.3	61	21.1	12	4.1	77
قيمة مربع كاي		درجة الحرية		**معامل التوافق**		**مستوى الدلالة**		
25.316		6		**0.219**		**0.02**		

يوضح الجدول (12) العلاقة بين مهنة المبحوث وطريقة حل النزاع لدى المبحوثين، حيث بلغت فئة مربع كاي (25.316) بدرجة حرية (6) ويعامل توافق (0.219) وهي دالة احصائياً، لأن مستوى الدلالة يساوي (0.02) وهو أقل من (0.05) مستوى الدلالة العينة بالدراسة.

ويلاحظ أن أفراد عينة الدراسة من جميع فئات المهنة المختلفة جاءت متوافقة في طريقة حل النزاعات البسيطة حيث أنهم يرون أن العرف كوسيلة لحل النزاعات البسيطة بأي قبل القانون وجاءت النسب 48.6% للموظفين و 24.6% للعمل الحر و 7.6% لمن لا يعملون.

بينما جاءت النسب متباينة في طريقة حل النزاعات المتوسطة فكانت أعلى نسبة لفئة الموظفين يرون أن حل النزاعات المتوسطة يأتي عن طريقة القانون وبنسبة 48.6% ، بينما كانت أعلى نسبة لفئة العمل الحر يرون أن العرف هو الطريقة الأنسب لحل النزاعات المتوسطة جاءت بنسبة 21.8% بينما كان نسبة من يرون أن القانون هل الحل في هذه الفئة 10.7% فقط أما ما يتعلق بالنزاعات الكبيرة فقط تباينت اجابات المبحوثين على أساس المهنة فكانت أعلى نسبة من فئة الموظفين يرون أن النزاعات الكبيرة لا يتم حلها إلا عن طريق القانون وجاءت بنسبة 58.3% . بينما تركزت اجابات فئة المهن العمل الحر على العرف كوسيلة لحل النزاعات الكبيرة وكانت بنسبة 21.1%.مما يشير إلى أنه هنا لك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في طريقة حل النزاعات يعزى لمتغير المهنة، وبذلك ترخص الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية."

قائمة المراجع

1- الجوهري، محمد وآخرون، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، ط: الأولى، دار المسرة، الطبعة الأولى 2010م.

2- الصالح، مصلح، الضبط الاجتماعي، عمان: مؤسسة الوراق، 2004.

3- التير، مصطفى عمر

4- الهمالي، عبدالله عامر، التحديث الاجتماعي (معالمه ونماذج من تطبيقاته). مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1986.

5- التير، مصطفى عمر، التنمية والتحديث: نماذج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي: منشورات معهد الانماء العزى جامعة قار يونس ببنغازي، ط الأولى 1980.

6- الحوات، علي الهادي، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، مالطا: منشورات شركة الجا، 1998.

7- الشيباني، نصر عاشور، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة طرابلس العالمية، 2023.

8- غميض، سالم عبدالرحمن، المدخل إلى علم القانون، الزنتان: جامعة الجبل الغربي، ط الثانية 1997.

9- الشيباني، نصر عاشور، مناهج البحث الاجتماعي، طرابلس: مكتبة طرابلس: العلمية العالمية، 2023.

10- الخشاب، أحمد، الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط الثانية 1968.

11- جابر، سامية محمد، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل على الاجتماع إلى فهم التوازن الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1994.

12- الشيباني، نصر عاشور، التنظيم الاجتماعي كمدخل للضبط في المجتمع الحديث، الصراع الصناعي نموذجا، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 17، 2015.

13- التير، مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، قبرص ليماسول: شركة جديدة للطباعة والنشر، 1999.

14- التير، مصطفى عمر، التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي: صادر عن معهد الإنماء العربي 1995.

15- التير، مصطفى عمر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي مؤإمة بين القديم والحديث. بيروت: معهد العربي 1992.